# المبتدأ عند القدماء و المحدثين

اعداد: حليمي زهدي

**Abstract**

*Mubtada'* termasuk tema dalam ilmu nahwu, dengan defenisi yang berbeda-beda, bagi ulama' (*nuhhat*) salaf ia termasuk *umdah,* dan diletakkan pada tema besar dengan pembahasan yang sangat luas dari defenisinya, pembagiaannya, hukumnya, amilnya dan beberapa hal yang terkait dengan taqdim dan takhirnya. Sedangkan ulama' tidak meletakkan pada tema khusus dan pembahasannya tidak terlalu detail, bahkan terkait dengan *amil* beberapa dari mereka menyarankan untuk tidak menggunakan teori tersebut. Amil ini ada yang tampak/ lafdzi dan tidak tampak/ ma'nawi . Teori amil ini dianggap membingungkan siswa, sehingga praktek analisis filosofis seperti ini oleh Ibnu Madza tidak efisien maka perlu untuk dikesampingkan.

مقدمة

المبتدأ باب من الأبواب النحوية الذي بحث النحاة بالتعريف المتنوع خاصة عند النحويين القدماء، وأما النحويون المحدثون لا يضعوا في باب واحد ولا يبحثوا بحثا عميقا، ولكن يدخلوا في الباب الآخر. وما وجد الباحث الباب المستقل عند النحاة المحدثين، حتى وجد المشكلة في مقارنة المبتدأ بين القدماء والمحدثين، وبعض النحاة المحدثين يرفض الاصطلاحات النحوية القدماء ويصنعون الاصطلاحات الجديدة. والترتيب في هذا البحث زيف الباحث على ترتيب القدماء. وهو التعريف (لغة و اصطلاحا)، اقسامه، حكمه، العامل فيه، تعريف المبتدأ وتنكيره، وجوب التقديم، وجوب الحذف، جواز الحذف، حذفه والخبر معا، جواز التقديم والتأخير،حذف الخبر، تعدد المبتدأ وتعدد الخبر.

1. التعريف :

لغة

(أ) اسم مفعول من ابتدأ الشيءَ وابتدأ به، بمعنى بدأه وبدأ بـه ابتداءً وبدْءاً[1]

(ب) قال ابن فارس: «الباء والدال والهمزة من افتتاح الشيء، يقال: بدأت بالأمر وابتدأت»[2]

(ت) وقد استعمل النحاة الأوائل كلمة (الابتداء) و(المسند إليه) إلى جانب كلمة (المبتدأ) للتعبير عن المعنى الاصطلاحي النحوي[3] قبل أن تنفرد

اصطلاحا

(أ) سبويه (ت 180 هـ) : كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلامٌ[4]
المسند والخبر وهو ما يعبر عنه بالمبني عليه مسندٌ إليه، ودليل ذلك قوله{... فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه...} وقوله في موضع آخر{... فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه}.[5]

(ب) إبن السرّاج (ت 316 هـ) بقوله: «المبتدأ ما جرّدته من عوامل الأسماء من الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أوّلاً لثانٍ... يكون ثانيه خبره»[6]

(ت) إبن مالك (ت 672 هـ) : مبتدأ زيد وعاذر خبر * إن كلت زيد عاذر من اعتذر،وأول مبتدأ والثاني* فاعل أغنى في أسار ذان[٧]

(ث) الفارسي (ت 377 هـ) بأنّه: اسمٌ «معرّىً من العوامل الظاهرة ومسند إليه شيء»[٨]

(ج) مصطفي الغلبين ( 1330هـ) : المبتدأ والخير : اسمان تتألف منهما جملة مفيدة، المبتدأ هو مستد إليه، الذي لم يسبقه عامل.[٩]

(ح) إبن هشام ( 761هـ) اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفىً به. فالاسم، نحو: "الله ربنا" و"محمد نبينا" والذي بمنزلته، نحو: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم)، و: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم )2، و"تسمع بالمعيديِّ خير من أن تراه[١٠]

وأدخل تمام حسان المبتدأ والخبر إلى القرائن المعنوية وذكره في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها من أهدافهم الاستغناء عن العامل وتفسير العلاقات بين عناصر التركيب•أبرز محاولاتهم -: نظرية القرائن النحوية -نظرية المعاني -نظرية الفعالية -نظرية التكيفنظرية القرائن ولايتكلم كثيرا عن تعريف المبتدأ، ولكن بحث عن العامل الذي يسبقه المبتدأ أو الذي يكوِّن المبتدأ. نظام العربية له أسس هي:أ) معاني نحوية عامة، ب) معاني نحوية خاصة: فاعلية، مفعولية، إضافة .ج) علاقات رابطة: إسناد، تخصيص، نسبة، تبعية. د )قرائن صوتية وصرفية. هـ ) قيم خلافية بين العناصر المختلفة.

هناك علاقات سياقية أي قرائن معنوية وهناك قرائن لفظية، وهما يشكلان التعليق النحوي أي الإعراب -.القرائن المعنوية كالإسناد الرابط بين المبتدأ وخبره، وكالتخصيص للمنصوبات وهي متفرعة إلى قرائن كالتعدية للمفعول به والغائية للمفعول له، وقرينة النسبة للمجرور بإضافة أو حرف. وقرينة التبعية للتوابع .القرائن اللفظية وهي ثمان: العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والنغمة. تحدد القرائن معنوية ولفظية المعاني الوظيفية وهي بديل عن العامل ولابد منها لدفع اللبس وللاعتماد على القرائن فوائد منها نفي التفسير الظني، وترك الجدل في منطقية العمل أو أصالة الكلمة في العمل وفرعيتها. أتى تمام بمثال طبق عليه طريقته في الإعراب. وذهب تمام إلى أن الإعراب فرع على المعنى الوظيفي البنيوي للغة لا المعنى الدلالي ودلل بمثال ذي كلمات زائفة.

وأما شوقي ضيف وهو من النحاة المحدثين لا يحدد المبتدأ ولكنه يبحث كثيرا عن الغاء الموضوعات في النحو القديم (الذي بحث النحاة القدماء) مثل باب كان وأخواتها وعد اسمها مبتدأ وخبرها خبرًا –يزعم أن الخبر يجيء مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا. ويمثلُ على مجيئه منصوبًا بقولهم :ضربي العبد مسيئًا. وعلى مجيئه مجرورًا بقوله تعالى :وما ربك بظلام للعبيد.وليس (مسيئا) هنا خبرًا صحيحًا كبقية الأخبار .فقد ذكر النحاة أنه هنا حال سدَّ مسدَّ الخبر ولم يجعلوه خبرًا حقيقيًا لسببين:

الأول –أنه ليس مرفوعًا والخبر حكمه الرفع في الأصل.

الثاني –أنه ليس المتبدأ نفسه، أعني بذلك أ ن المسيء ليس هو الضرب بل هو العبد والعبد في الجملة المذكورة مفعول به للمصدر المضاف إلى فاعله .ومن المعروف أن الخبر إذا جاء شيئًا آخر غير المبتدأ انتصب .وقد نصبه الكزفيون في ذلك على الخلاف لأنه ليس المبتدأ نفسه.

وأما قوله تعالى :وما ربك بظلام للعبيد. فإن الخبر هنا ليس مجرورًا كما توهم الدكتور بل هو مجرور بحرف الجر الزائد .فإما أن يكون في محل رفع خبرًا للمبتدأ إذا اعتبرنا" ما "تميمية أو

في محل نصب على أنه خبر" ما "إذا اعتبرناها حجازية .ويرى بعضهم أنها إذا دخلت الباء زائدة في خبرها كانت شاهدًا على أن" ما " حجازية لا تميمية أي أنها تعمل عمل" ليس." ويبدو مما سبق أنَّ الخبر لا يجيء منصوبًا ولا مجرورًا كما زعم الدكتور ضيف فهو مرفوع دائمًا ولكنه قد يجيء أحيانًا ظرفًا منصوبًا أو مجرورًا بحرف الجر الزائد ولكنه يكون في ذلك كله مرفوع المحل .ومجيء الخبر على هذه الحال لا يبيح لنا القول بأنَّ الخبر منصوب أو جرر حكمًا. ويقرر د/ضيف أن التصنيف الجديد للنحو يلغي كثيرا من أبواب النحو، مثل أبواب كان وأخواتها وكاد وأخواتها وظن وأخواتها وأعلم وأخواتها و(ما ولا وإن) العاملات عمل ليس، غير أن صور أمثلتها التي يحفظها الواقع اللغوي لم تخرج من كتب النحو، حيث أدمجت في أبواب أخرى أساسية، فالنواسخ الفعلية نقلت إلى الجملة الفعلية على اعتبار أن أفعالها تامة، والمرفوع بعدها فاعل والمنصوب حال أو مفعول وفقا لنوع الفعل من حيث التعدي واللزوم، أما (ما ولا وإن) فتدخل في باب المبتدأ والخبر ولا تؤثر فيهما، ونصب الخبر في جملتها مثل نصبه في قولهم (ضربي العبد مسيئا)، فـ(مسيئا) خبر لا حال كما يقول النحاة؛ تعميما للقواعد. وأما (إن وأخواتها، ولا النافية للجنس) فالاسم بعدها يعرب مبتدأ منصوبا، كما يجر بعد (ربّ وأخواتها ومِن والباء الزائدتين)

**2- أقسام المبتدأ**

والنحاة إما القدماء والمحدثون لا يختلفون كثيرا عنها.

المبتدأ ثلاث أقسام :

(أ) صريح ، مثل: الكريم محبوب
(ب) ضمير منفصل، مثل: أنت مجتهد
(ت) مؤوّل، مثل: [ وأنْ تصوموا خيرٌ لكم ] أي صيامُكم خيرٌ لكم[11] .

ينقسم إلى قسمين: المبتدأ: ظاهر ومضمر، فالظاهر، هو: الاسم الذي تظهر عليه الحركات، مثل زيد، وخالد، وبشر، وعمرو، زيد قائم، وبشر حاضر، وعمرو حافظ، وسعيد قائل. هذا ظاهر، وكذلك إذا كان مثنى، وكذلك إذا كان مجموعا، ظهوره أنها تظهر عليه علامات الإعراب، تظهر عليه الحركات .

وأما المضمر، فهو: الضمير الذي يدل على إنسان لم يُفصَح باسمه. والضمائر تقدم أنها قد تكون أربعة عشر، ولكنهم يجعلونها غالبا اثني عشر؛ لأنها تتداخل، اثنان للمتكلم نحو: أنا ونحن. فيقول المتكلم: أنا حاضر، ونحن حاضرون. وستة للمخاطب؛ لأن المخاطب إما أن يكون مفردا، أو مفردة، المفرد تقول مثلا: أنت حافظ، وأنت حافظة، أو يكون مثنى مذكرا، أو مؤنثا، فتقول للرجلين: أنتما حاضران، وتقول للأنثيين: أنتما حاضرتان. فتقول: هذا مبتدأ وخبر، المبتدأ: مضمر، والخبر: ظاهر- ظهرت عليه علامات الإعراب. واثنان للجمع، جمع الرجال، فتقول: أنتم سامعون، وجمع الإناث: أنتن سامعات، فأنتم ضمير للرجال، وإعرابه مقدر، تقول: مبني على السكون محله رفع على الابتداء، وكذلك: أنتن: مبني على الفتح، محله رفع بالابتداء؛ لأنه ضمير .

ينقسم المبتدأ بالنسبة لأخذه خبرا إلى نوعين[12] :

1- مبتدأ له خبر . نحو : الحكمة ضالة المؤمن . الحكمة : مبتدأ ، وضالة : خبر . ومنه قوله تعالى : ( أولئك لهم جنات عدن )

2 ـ مبتدأ ليس له خبر ، ولكن له مرفوع يسد مسد الخبر . نحو : أنائم الطفل ، وما محمود البخل . ومنه قوله تعالى : ( أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم )

أن المبتدأ على قسمين مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر فمثال الأول زيد عاذر من اعتذر والمراد به ما لم يكن المبتدأ فيه وصفا مشتملا على ما يذكر في القسم الثاني فزيد مبتدأ وعاذر خبره ومن اعتذر مفعول لعاذر ومثال الثاني أسار ذان فالهمزة للاستفهام وسار مبتدأ وذان فاعل

سد مسد الخبر ويقاس على هذا ما كان مثله وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي نحو أقائم الزيدان وما قائم الزيدان فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش ورفع (1) فاعلا ظاهرا كما مثل أو ضميرا منفصلا نحو أقائم أنتما وتم الكلام به ( 1) فإن لم يتم به الكلام لم يكن مبتدأ نحو أقائم أبواه زيد فزيد مبتدأ مؤخر وقائم خبر مقدم وأبواه فاعل بقائم ولا يجوز أن يكون قائم مبتدأ لأنه لا يستغني بفاعله حينئذ إذ لا يقال أقائم أبواه فيتم الكلام وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميرا مستترا فلا يقال في ما زيد قائم ولا قاعد إن قاعدا مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لأنه ليس بمنفصل على أن في المسألة خلافا ( 2) ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثل أو بالاسم كقولك كيف جالس العمران (1) وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف كما مثل أو بالفعل كقولك ليس قائم الزيدان فليس فعل ماض ناقص وقائم اسمه والزيدان فاعل سد مسد خبر ليس وتقول غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مخفوض بالإضافة والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير لأن المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم ومنه[١٣]

والمحدثون لايضعوا اقسام المبتدأ مثل تمام حسان، ابن مضاء القرطوبي وغيرهما.

3- حكم المبتدأ

المُبْتَدَا مُرْتَفِعٌ  كَاللهُ رَبُّنَا ونَحْنُ نَشْكُرُ
والخَبَرُ

فالْمُبْتَدَا اسْمٌ دَائِماً ثُمّ  يُسْنَدُ أوْ يُقَالُ مَحْكُوْمٌ
إلِيْه  عليْه[١٤]

الدوكتور شوقي ضيف لا يتفق معه في هذا الرأي؛ حيث يؤدي إلى الاضطراب والخلل؛ لأنه يفقد القاعدة إحكامها، فلا تكون هناك قاعدة ثابتة محددة لمجئ المبتدأ أو الخبر مرفوعا أو منصوبا، واحتجاج د شوقي ضيف بأن المبتدأ أو الخبر يأتي مجرورا أحيانا احتجاج مردود؛ لأن المبتدأ أو الخبر يجر بتأثير من الحرف، أي أن الحرف يعمل فيه الجر، وبالتالي لاب ـد أن ينصب بتأثير من الحرف، وحينئذ نكون متفقين مع النحاة، وينحصر الخلاف بين د شوقي ضيف والنحاة في إطلاق المصطلح، فبينما يطلق النحاة على المبتدأ ـ مثلا ـ اسم إن منصوبا، يطلق عليه د شوقي ضيف مبتدأ منصوبا، أما لو كان د/ضيف يرى أن المبتدأ أو الخبر منصوب بدون تأثير عامل عمل فيه النصب فمردود؛ لأن ذلك يطيح بالقواعد التي أرساها النحاة، وهذا يمنعنا من رفض نظرية العامل رفضا مطلقا. ورأي د شوقي ضيف في أن (لا النافية للجنس) تدرس في باب المبتدأ والخبر يتعارض مع رأيه في أن الأسماء المحرومة من التنوين ـ ومنها اسم لا النافية للجنس ـ ينبغي أن يضم بعضها إلى بعض وتدرس تحت باب واحد، ومثل هذا الأمر قد يحدث خللا في المنهج.[١٥]

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بالابْتِدَا  كَذَاكَ
رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

المبتدأ مرفوع. والرافع له عامل معنوي، وهو الابتداء. والابتداء هو التجرد للإسناد، وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها. فإذا قلت: الكذب مذموم. فالكذب مرفوع. والذي رفعه عامل معنوي. وهو وجوده في أول الكلام لم يسبقه لفظ آخر. ويطلق على هذا العامل المعنوي (الابتداء).وإذا قلت: هل من رجلٍ موجود. فإن (رجل) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد والعامل فيه الابتداء، ولا أثر للحرف (من)؛ لأنه حرف جر زائد. فهو متجرد عن العوامل الأصلية. وإذا قلت: رُبَّ رجل قائمٌ. فرجل مبتدأ – كما تقدم – والعامل فيه الابتداء، ولا أثر للحرف (رب)؛ لأنه حرف جر شبيه بالزائد[١٦].

أما الخبر فعامل الرفع فيه هو المبتدأ. وهو عامل لفظي.وهذا معنى قوله: (ورفعوا . . . إلخ) أي: حكم النحويون برفع المبتدأ بعامل معنوي، وهو الابتداء، وبرفع الخبر بعامل لفظي، وهو المبتدأ.

5- العامل في المبتدأ:

لقد هدى النحاة استقراؤهم إلى أن نظم الكلمة في الجملة له أثره في أن تكون على حال معينة من الرفع أوالنصب أو الجر أوالجزم، ومن ثم كان موقع الكلمة أو اقترانها بنوع معين من الأدوات علامة على أنها اكتسبت أثرًا إعرابياً خاصاً، وكانت لهم في هذا المجال أصولهم وقوانينهم. ولم يختلف النحاة في أن المحدث لهذه الآثارإنما هو المتكلم، فهو الذي يرفع وينصب ويجر ويجزم، ولكنهم اصطلحوا على تسمية هذه الأدوات عوامل من حيث أنها أوجبت ذلك.قال ابن جني: (وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء. يرفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح.

وقد درج الناس أخيراً على أن يقولوا: إن نظرية العامل التي حفل بها النحو العربي خرافة ينبغي تجريد النحومنها.وكانوا في هذا متأثرين بمقالة ابن مضاء القرطبي :(وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل،لا ألفاظها ولامعانيها، لأنها لاتفعل بإرادة ولابطبع). كأن ابن مضاء أبى إلا أن يحمل مصطلح العمل على ظاهره! وما تصور واحد من النحاة أن : إن ، ولم ، ومن ونحوها يمكن أن تحدث شيئاً ، وإنما عنوا أنها إذا وجدت في تركيب اقتضت نوعاً معيناً من العلامات في الذي يليها، والمتكلم هو الذي يفعل ذلك، فأما هي فلا تعدو أن تكون سبباً ، وليست علة مؤثرة بذاتها.

قال الرضي موضحاً قول ابن الحاجب: " والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب": قال الرضى: إنما بين العامل، لاحتياج قوله قبل :(ويختلف آخره لاختلاف العامل، إلى بيانه). ويعني (بالتقوم): نحوًا من قيام العرض بالجوهر، فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة: كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه، بسبب توسط العامل.

فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة: العامل، ومحلها: الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، كما تقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل.

وقال سبويه عن عامل المبتدأء، وقال الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك: عبد الله منطلق ارتفع عبد الله لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق وارتفع المنطلق لأن المبنيّ على المبتدأ بمنزلته.[١٧]

اختلف النحاة حول العامل في المبتدأ ، ولكن الراجح هو : الابتداء . أي : أن العامل فيه معنوي كونه مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، وشبه الزائدة[١٨] .

الملغون العامل وجاءوا ببديل ، من أهدافهم الاستغناء عن العامل وتفسير العلاقات بين عناصر التركيب،أبرز محاولاتهم -:نظرية القرائن النحوية، -نظرية المعاني ، -نظرية الفعالية ، - نظرية التكيف نظرية القرائن، قال بها تمام حسان وطلابه منطلقين من المنهج البنيوي.

الملغون العامل بلا بديل

•منهم جبر ضومط، ومحمد أحمد برانق، وعبدالمتعال الصعيدي وشوقي ضيف، وداود عبده وشعبان العبيدي

•احتجوا بأمور منها: -لا ربط بين المعنى وعلامة الإعراب -.بعض الكلمات لا تظهر عليها الحركة-. القول بالعامل غريب ومتأثر بالمنطق اليوناني -. القول بالعامل صعب النحو -.شتت القول بالعامل موضوعات المعنى الواحد -.كثرة التأويلات لتعميم القاعدة وطردها -.صنع النحويون جملا غير مفهومة لخدمة نظرية العامل.

الملغون العامل وجاءوا ببديل

•من أهدافهم الاستغناء عن العامل وتفسير العلاقات بين عناصر التركيب

•أبرز محاولاتهم -:نظرية القرائن النحوية، - نظرية المعاني، -نظرية الفعالية، -نظرية التكيف
•قال بها تمام حسان وطلابه منطلقين من المنهج البنيوي.
•تتلخص في الآتي- 1:نظام العربية له أسس هي : أ) معاني نحوية عامة،ب) معاني نحوية خاصة: فاعلية، مفعولية، إضافة .ج) علاقات رابطة: إسناد، تخصيص، نسبة، تبعية .د)قرائن صوتية وصرفية.هـ) قيم خلافية بين العناصر المختلفة -2.هناك علاقات سياقية أي قرائن معنوية وهناك قرائن لفظية، وهما يشكلان التعليق النحوي أي الإعراب -3.القرائن المعنوية كالإسناد الرابط بين المبتدأ وخبره، وكالتخصيص للمنصوبات وهي متفرعة إلى قرائن كالتعدية للمفعول به والغائية للمفعول له، وقرينة النسبة للمجرور بإضافة أو حرف. وقرينة التبعية للتوابع -4.القرائن اللفظية وهي ثمان: العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والنغمة -5تحدد القرائن معنوية ولفظية المعاني الوظيفية وهي بديل عن العامل ولابد منها لدفع اللبس وللاعتماد على القرائن فوائد منها نفي التفسير الظني، وترك الجدل في منطقية العمل أو أصالة الكلمة في العمل وفرعيتها -6.أتى تمام بمثال طبق عليه طريقته في الإعراب. وذهب تمام إلى أن الإعراب فرع على المعنى الوظيفي البنيوي للغة لا المعنى الدلالي ودلل بمثال ذي كلمات زائفة -7.ذهب إلى أن بعض القرائن يغني عن بعض إن أمن اللبس (مأخوذ من نظرية العامل بين القدماء و المحدثين لسفيان المجدي)

إن الأعلم الشنتمري (ت 476هـ) يقول لا يكتفي في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم، مثل أن كل مبتدأ مرفوع، بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم يوضّح بها لماذا رفع المبتدأ، ولم ينصب".[١٩]

فلو كان ابن جني من البغداديين لما قال: وإنما ذهب إلى هذا البغداديون، وبعدئذٍ نجد د. ضيف يقول عن الأعلم الشنتمري إنه أوّل من نهج لنحاة الأندلس في قوة هذا الاتجاه، فقد كان لا يكتفي في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الكلام، مثل: أن كل مبتدأ مرفوع؛ بل كان يطلب علّة ثانية لمثل هذا الحكم يوضّح بها لماذا رُفِعَ المبتدأ، ولم يُنصب؟

إنّ طلب الأعلم الشنتمري للعلّة الثانية في رفع المبتدأ لا يجعل منه صاحب مدرسة نحوية؛ لأن البحث عن العلل النحوية قد استفاض في الكلام عليه غير ما عالم؛ فهذا أبو البركات ابن الأنباري (ت577هـ)- على سبيل المثال- قد صنّف كتاباً في ذلك هو "أسرار العربية"، وكان الزجاجي (ت 338) من قبلُ قد صنّف كتابه المعروف "الإيضاح في علل النحو" فهل يمكن أن نقول عنهما إنهما بصنيعهما هذا قد شكّل كلٌّ منهما مدرسة نحوية، ثم إنّ ما ذكره الأعلم في أنه لمَ رفع المبتدأ ولمْ يُنصَبْ تحدّث عنه غير واحد من النحاة، فهذا أبو البركات بن الأنباري يقول: "فإن قيل: فلمَ خُصَّ المبتدأ بالرفع دون غيره؟ قيل: لثلاثة أوجه:

أحدها : أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله، وهو الابتداء، فأعطي أقوى الحركات، وهي الرفع.

والوجه الثاني : أن المبتدأ أوّل، والرفع أوّل، فأعطي الأوّلُ الأوّلَ.

والوجه الثالث : أن المبتدأ مخبر عنه، كما أنّ الفاعل مخبر عنه، و الفاعل مرفوع، فكذلك ما أشبهه"(15).[٢٠]

6- تعريف المبتدأ وتنكيره :

وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

وَهَلْ فَتَىً فِيكُم فَمَا خِلٌّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا

وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ[٢١]

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة. لأن المبتدأ محكوم عليه. والخبر هو الحكم، لأن الغالب في المبتدأ أن يكون معلوماً للسامع والخبر مجهولاً له. كقولك: علي مخلص. ولا يجوز الحكم على مجهول لعدم الفائدة، فلا تقول: طالب مجتهد.[٢٢]

ذكر سيبويه أن الأصل الابتداء بالمعرفة (فأصل الابتداء للمعرفة [٢٣]) وقد بين بعضا من مسوغات الابتداء بالنكرة، ولم يصرح بأنها مسوغات للابتداء بالنكرة بل ذكر أمثلةً وبين فيها ما يحسن وما لا يحسن،كقوله (رجلٌ ذاهب)لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول( راكب من بني فلان سائر..) وكأنه بهذا يريد ذكر المسوغ الذي يقول: أنْ يكون المبتدأ نكرة مختصة أي (رجل راكب من بني فلان ذاهب)

وسيبويه في هذه المسألة لم يذكر المسوغات التي نجدها في كتب المتأخرين فقد اقتصر على ذكر الجامع لتلك المسوغات وهو قوله (وضعف الابتداء بالنكرة إلا أن يكون فيه معنى المنصوب) وكأنه يريد بهذا وضع ضابطٍ موحدٍ وهو التخصيص؛ لأن المنصوبات تفيد التخصيص والتخصيص هو الإفادة، فأرى أن المسوغات كلها تعود إلى تخصيص لفظي ومعنوي.والمهم في المسألة أن سيبويه ذكر ضابط الإفادة ولم يذكره صراحة.[٢٤]

ويصح وقوع المبتدأ نكرة بشرط الإفادة.
وتحصل بأمور كثيرة منها:

أولا ـ النكرة التي تفيد الخصوص وهى :

1ـ النكرة الموصوفة بوصف مذكور ، أو مقدر ، أو معنوي . مثال الأول قوله تعالى : { ولعبد مؤمن خير من مشرك )
2 ـ نكرة مضافة لفظا . نحو : خمس صلوات كتبهن الله على العباد .
3 ـ أن يتعلق بها معمول . نحو : أمر بمعرف صدقة ، ورغبة في الخير خير .

فسوغ الابتداء " بأمر " وهي نكرة كونه تعلق بها الجار والمجرور " بمعروف "

ثانيا ـ النكرة التي تفيد العموم : ـ
1 ـ أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم . نحو : من يقم أقم معه ، ومنه قوله تعالى : ( فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ).

هذا وقد أورد النحويون أنواعاً أخرى من المسوغات. وأوصلها بعضهم إلى نيف وثلاثين، وهي عند التحقيق متداخلة. ولعلهم قصدوا بذلك ألا يحوجوا المبتدي إلى إعمال ذهنه في استنباطها من الأمثلة[٢٥]

ومن النكرات التي يسوغ الابتداء بها أيضا : ـ
1 ـ أن يكون المبتدأ نكرة ، ولا مسوغ للابتداء به ، إلا أن يتقدم عليه خبر شبه جملة ، جار ومجرور ، أو ظرف . في المدرسة زائرون . ـ ومنه قوله تعالى : { لكل أجل كتاب } أو يتقدم عليه خبر جملة . حو : صافحك صديقه رجل .[٢٦]
2 ـ أن تكون النكرة معطوفة على معرفة . نحو : محمد ورجل عندنا .
3 ـ أو يعطف عليها بمعرفة . نحو : رجل ويوسف في المنزل .
4 ـ أن يعطف عليها بنكرة مخصصة . نحو : رجل وامرأة طويلة واقفان .
5 ـ أو تعطف على نكرة موصوفة . نحو : تميمي ورجل في المنزل .
6 ـ أن تأتي النكرة جوابا لمن يسأل : من عندك ؟ فتقول : صديق . التقدير : صديق عندي .
7 ـ أن يقصد بها التنويع ، والتفصيل . نحو : يوم لك ويوم عليك .
8 ـ أن تفيد الدعاء [٢٧] . نحو قوله تعالى : { سلام على آل يسن }
9 ـ أن تكون عاملة فيما بعدها رفعا ونصبا وجرا . نحو : مهذب خلقه محبوب . وإكرام ضيفا واجب . وإخلاص في العمل شرف .
فـ " مهذب ، وإكرام ، وإخلاص " كل منها وقع مبتدأ ، وسوغ الابتداء به مع أنه نكرة أن عمل فيما بعده ، فمهذب عملت الرفع في " خلقه " ، وإكرام عملت النصب في " ضيفا " ، وإخلاص عملت ـ كما يتوهم بعض النحاة ـ في

شبه الجملة " في العمل " والصواب عندي أن كلمة " إخلاص " لم تعمل في شبه الجملة ، وإنما شبه الجملة تعلق بها ، والله أعلم .

10 ـ أن تكون من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام كأسماء الشرط . نحو : من يزرع الخير يجن ماره .

11 ـ أن تقع في أول جملة الحال المرتبطة بالواو ، أو بدونها . نحو : خرجت من المنزل وأنواره ضاءة .

12 ـ أن تقع بعد لولا . نحو : لولا رجل لهلك أخوك .

13 ـ أن تقع بعد إذا الفجائية . نحو : وصلت فإذا صديق ينتظرني .

14 ـ إذا اتصل بالنكرة ما له الصدارة : كلام الابتداء: نحو : لعملٌ خيرٌ من قول .

15 ـ إذا أريد بها حقيقة الجنس ، وعموم أفراده . نحو : إنسان خير من بهيمة ، وعالم خير من زاهد ، وثمرة خير من جرادة .

16 ـ أن تكون النكرة خلفا من موصوف . نحو : أعمى استعان بأعمى ، وضعيف استجار بعاجز ، والتقدير : رجل أعمى ، ورجل ضعيف .

17 ـ أن يكون ثبوت الخبر لها من خوارق العادة . نحو : شجرة سجدت .

18 ـ أن تكون محصورة . نحو : ما طالب إلا ناجح . وإنما طالب ناجح .

19 ـ أن تكون في معنى المحصور بشرط وجود قرينة تهيئ لذلك . نحو : حادث دعاك لقطع الرحلة . أي : ما دعاك لقطع الرحلة حادث .

20 ـ أن تقع بعد فاء الجزاء [٢٨] . نحو قولهم : إن ذهب عير فعير في الرباط

7- وجوب تقديم المبتدأ :

يجب تقديم المبتدأ في ستة مواضع :

1 ـ أن يكون من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام كأسماء الشرط والاستفهام وما التعجبية ، وكم الخبرية . نحو : من يقرأ الشعر ينم ثروته اللغوية . ومنه قوله تعالى : ( من يفعل ذلك يلق أثاما ). ومثال الاستفهام : من مسافر غدا ؟ ومنه قوله تعالى : ( من أنصاري إلى الله) . وقوله تعالى : ( ومن أظلم ممن منع مساجد الله)

ومثال ما التعجبية : ما أجمل الربيع . ومنه قول جرير : فما أبصر النارَ التي وضحت له وراء جُفاف الطير إلا تماريا

ومثال كم الخبرية : كم من كتب قرأت . ومنه قوله تعالى : ( كم من فئة قليلة غلبت فئة كبيرة ).

2 ـ أن يكون المبتدأ مشبها باسم الشرط . نحو : الذي يفوزُ فله جائزة . ومنه قوله تعالى ( فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم )

3 ـ أن يضاف إلى اسم له صدر الكلام . نحو : كراسة كم طالب صححت ؟

4 ـ إذا كان الخبر جملة فعليه فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ . نحو : أنت تعبث بمقتنياتي . ومحمد يلعب الكرة

5 ـ أن يكون مقترنا بلا الابتداء " أو ما تعرف بلام التوكيد " . نحو : لأنت أفضل من أخيك .

6 ـ أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة ، أو نكرة وليس هناك قرينة تعين أحدهما فيتقدم المبتدأ خشية التباس الخبر به .نحو : أبوك محمد . إن أردت الإخبار الأب .

7 ـ أن يكون المبتدأ محصورا في الخبر بما وإلا ، أو بإنما .نحو : ما الصدق إلا فضيلة . وإنما أنت مهذب .

8- وجوب حذف المبتدأ [٢٩]

يحذف المبتدأ وجوبا في أربعة مواضع : ـ

1 ـ النعت المقطوع إلى الرفع لإفادة المدح ، وأو الذم ، أو الترحم .

نحو : مررت بزيدٍ الكريمُ . والتقدير : هو الكريم .

ونحو : ابتعد عن اللئيم الخبيثُ . والتقدير : هو الخبيث .

ونحو : تصدقت على الفقير المسكينُ . والتقدير : هو المسكين .

2 ـ إن دل عليه جواب القسم . نحو : في ذمتي لأقولن الصدق . والتقدير : في ذمتي عهد .

3 ـ إن كان الخبر مصدرا ناب عن فعله . نحو : صبر جميل . وسمع وطاعة . والتقدير : صبري صبر جمل ، وأمري سمع وطاعة .

4 ـ إن كان الخبر مخصوصا بالمدح أو الذم ، بعد نعم وبئس مؤخرا عنهما . نحو : نعم الطالب محمد ، وبئس الطالب الكسول . فمحمد والكسول خبران حذف مبتدأ كل منهما .والتقدير ، هو محمد ، وهو الكسول . [٣٠]

ويكثر حذف المبتدأ في المواضع التالية :

1 ـ بعد القول . نحو قوله تعالى : ( ويقولون طاعة ) . والتقدير : أمرنا طاعة ، أو : منا طاعة .

2 ـ يكثر حذفه بعد فاء الجزاء . نحو قوله تعالى : ( وإن يخالطوهم فإخوانكم ) .

3 ـ ويكثر حذف المبتدأ بعد ما الخبر صفة له في المعنى .

4 ـ ويحذف المبتدأ بعد بل ، نحو قوله تعالى : ( بل عباد مكرمون ).

9- جواز حذف المبتدأ

1 ـ يحذف المبتدأ جوازا في جواب من سأل : كيف محمد ؟ تقول : بخير . التقدير : هو بخير

2 ـ إذا كان في الجملة ما يشير إليه . نحو قوله تعالى : ( من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء عليها .فلنفسه : في محل رفع خبر ، والضمير في محل جر بالإضافة ، والمبتدأ محذوف ، وكذلك قوله : من أساء فعليها . والتقدير : من عمل صالحا فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته عليها .

10- حذف المبتدأ والخبر معا :

يجوز أن يحذف المبتدأ والخبر معا إذا دل عليهما دليل . نحو : الذين فازوا في مسابقة الإلقاء لهم جوائز ، والذين ساهموا أيضا . والمحذوف : لهم جوائز . وهو مبتدأ وخبر ، أي والذين ساهموا أيضا لهم جوائز . ونحو قوله تعالى : ( واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن أرتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن ).

ويحذفان في الجواب بنعم عن سؤال . كأن تسأل : أأنت مسافر ؟ فتقول : نعم ، أي : نعم أنا مسافر فحذفت جملة أنا مسافر المكونة من المبتدأ " أنا " والخبر " مسافر " .

11- جواز التقديم والتأخير

1- يجوز تقديم المبتدأ وتأخير الخبر بعد أمّا الشرطية التفصيلية التوكيدية.

نحو قول الشاعر بلا نسبة : عندي اصطبار وأمّا أنني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني فقد قدم المبتدأ وهو المصدر المؤول من أن ومعموليها " أنني جزع " على الخبر الذي هو الجار والمجرور " فلوجد " بعد أمّا الشرطية ، وجاز هذا التقديم لأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة ، وإن المكسورة الهمزة لفظا ، ولأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة المؤكدة والتي بمعنى لعل معنى.

وحصل أمن اللبس لأن " أمّا " الشرطية لا يقع بعدها " إن " المكسورة الهمزة ، ولا " أن " المفتوحة التي بمعنى لعل ، فإذا ما وقع بعدها " أن " المفتوحة الهمزة فهي أنَّ المؤكدة الناصبة للاسم.

2- ويجوز تقديم أو تأخير أحدهما على الآخر في مخصوص نعم ، أو بئس . نحو : نعم الرجل محمد . وبئس العمل الخيانة . فمحمد كما ذكرنا سابقا يجوز فيها أن تكون مبتدأ مؤخرا ، والجملة الفعلية قبلها خبر مقدم ، ويجوز أن يكون المبتدأ محذوفا ، ومحمد خبره . فإن تقدم المخصوص على الفعل أعرب مبتدأ ،

والجملة خبرا مؤخرا ، لذا جاز التقديم والتأخير فيهما.

12- حذف الخبر:

أولا ـ جواز الحذف[٣١]:

يجوز حذف الخبر إن دل عليه دليل وذلك في موضعين:

1- بعد إذا الفجائية : نحو : وصلت فإذا المطر . وخرجت فإذا الأسد . والتقدير : فإذا المطر منهمر . وإذا الأسد حاضر.

2- إذا دل عليه دليل ملحوظ ، وذلك بعد السؤال . تقول : من غائب ؟ فيقال في الجواب : عليّ . والتقدير : عليّ غائب . وقد يكون الدليل غير ملحوظ ، وإنما يدرك من السياق

3- إذا عطفت جملة اسمية على جملة أخرى خبرها غير محذوف . نحو : محمد مجتهد وأحمد . والتقدير : وأحمد مجتهد . فحف الخبر لدلالة ما قبله عليه.

ثانيا ـ وجوب الحذف[٣٢]

يجب حذف الخبر في المواضع التالية :

1 ـ إذا كان المبتدأ اسما صريحا في القسم. نحو : أيمن الله لأفعلن الخير . والتقدير : أيمن الله قسمي . ونحو : لعمرك لأشهدن الحق . والتقدير : لعمرك قسمي.

فإن كان المبتدأ غير صريح في القسم ، بمعنى أنه يستعمل للقسم ولغيره ، جاز حذف الخبر وإثباته . نحو : عهد الله لتصدقن بما عندي . ونحو : عهد الله عليّ لأتصدقن بما عندي.

2- أن يدل الخبر على صفة مطلقة . بمعنى أن تكون الصفة دالة على وجود أو " كون " عام فتقدر بمعنى كائن أو موجود ، أو مستقر أو حاصل . وذلك في موضعين:

أ ـ أن يتعلق بها جار ومجرور ، أو ظرف . نحو : الماء في الإبريق . والكتاب فوق المكتب

ب ـ أن يقع المبتدأ بعد لولا ، أو لوما . نحو : لولا الله لصدمت السيارة الطفل . ونحو : لوما خالد لما حضرت.

فإن كانت الصفة مقيدة أي دالة على كون خاص ، كالمشي والركوب والقعود والأكل والشرب ونحوها ، وجب ذكر الخبر إن لم يدل عليه دليل. نحو : لولا العدو سالمنا ما سلم . ونحو :

والطالب يعمل واجباته في منزله . ونحو : الطيور مغردة فوق الأغصان.

فإن دل عليه دليل جاز حذفه وذكره . نحو : لولا مساعدوه لفشل . أو لولا مساعدوه قدموا له العون لفشل . ونحو : الأطفال في المدرسة . أو الأطفال موجودون في المدرسة.

3- أن يكون المبتدأ مصدرا ، أو اسم تفضيل مضافا إلى مصدر ، وبعدهما حال لا تصلح أن تكون خبرا ، وإنما تصلح أن تسد مسد الخبر في الدلالة عليه . مثال النوع الأول : تشجيعي الطالب متفوقا . والتقدير : تشجيعي الطالب حاصل عند تفوقه.

ولا فرق أن يكون اسم التفضيل مضافا إلى مصدر صريح ، كما في الأمثلة السابقة ، أو مؤول . نحو : أفضل ما تساعد المحتاج مستترا

أمّا إن صح الإخبار بها لعدم مباينتها للمبتدأ وجب رفعها . نحو : تشجيعك المتفوق واجب . وعقابك المهمل شديد.

4- أن يقع الخبر بعد واو تعين أن تكون بمعنى " مع " . نحو : كل رجل وعمله . وكل طالب وزميله . والتقدير ، متلازمان ، أو مقرونان ومنه قوله تعالى : ( فإنكم وما تعبدون ما أنتم عيه بقانتين )[٣٣].

13- تعدد المبتدأ وتعدد الخبر:

تعدد المبتدأ : يجوز تعدد المبتدأ وخبره واحد . نحو : صديقك والده أمنيته تحقيقها أن يشفى ابنه .

تعدد الخبر [٣٤] : الأصل في خبر المبتدأ أن يكون واحدا ، ولكنه قد يتعدد في بعض الأحيان فيكون للمبتدأ الواحدة أكثر من خبر :نحو : محمد شاعر كاتب قاص . محمد : مبتدأ . وشاعر وكاتب وقاص ، كل منها جاء خبرا للمبتدأ

يجوز تعدد الخبر لأنه وصف للمبتدأ في المعنى. والصفة الاصطلاحية تتعدد، فكذا ما هو بمنـزلتها.ولا فرق بين أن يكون الخبران في معنى خبر واحد، أو لا يكونان كذلك.

وضابط الأول ألا يصلح الإخبار بكل واحد على انفراده نحو: الفاكهة حلوة مرة، أي: متغيرة الطعم، أو متوسطة بين الحلاوة والمرارة. وهذا تعدد في اللفظ دون المعنى.

وضابط الثاني: أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده نحو: معهدُنا علميٌّ أدبيٌّ.

ومنه قوله تعالى: (وهو الغفورُ الودودُ( 14) ذو

العرش المجيدُ) وقوله تعالى: (ذلكم اللهُ ربُّكم خالقُ كل شيء لا إله إلا هو) وهذا تعدد في اللفظ والمعنى[٣٥]

الاختتام

ومن البحث ما سبق، عرفنا ان المبتدأ عند النحاة القدماء : المبتدأ ما جرّدته من عوامل الأسماء من الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أوّلاً لثانٍ ،يكون ثانيه خبره و ولا يختلف عن التعريف والعامل الذي يعمل للمبتدأ يعني العامل للمبتدأ هو الإبتدأ.

والمبتدأ عند المحدثين مثل تمام حسان وابن مضاء القرطبي و شوقي ضيف لايحددواه تحديدا واضحا، ولكن بعض منهم وضع هذا الباب (المبتدأ)إلى باب أخر لتيسير في التعلم وقدم بالتجديد وهذه على حركة ابن مضاء القرطبي وشوقي ضيف، ويختلف في العامل بعض الاستغناء عن العامل.

بالتوفيق والسداد

## المراجع

ابن فارس، معجم *مقاييس اللغة*، بدون السنة
ابن منظور، *لسان العرب*، بدون السنة
إبن هشام، *أوضح المسالك*، في المكتبة الشاملة، 1998
أبي بشر عمر بن عثمان بن قبر، *الكتاب كتاب سبويه*، مكتب الخانجي، القاهرة بدون السنة
ابن السرّاج ، *الأصول في النحو* ، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بدون السنة
جميل علُّوش، *في مقالة مع الدكتور شوقي ضيف في مقدمة الردِّ على النحاة* ص 12 ١ 2008
سبويه، أبي بشر عمر بن عثمان بن قبر، الكتاب كتاب سبويه، مكتب الخانجي، القاهرة
عبد الله الصالح، *دليل السالك لأبن الملك* ، الرياض، 1998
الفارسي، *الايضاح العضدي* ، تحقيق حسن شاذلي فرهود، بدون السنة
قاضى القضاة بهاء الدين عبد الله، *شرح إبن عقيل* ، دينا ميكاركة أوتما، جاكرتا، 2000
لقفطي، *إنباه الرواة على أنباه النحاة* ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة 1369هـ، 1950م.
مصطفي غلايين، *جامع الدروس العربية*،المكتبة العصرية، 1987

# الهوامش

[1] ابن منظور، لسان العرب ، مادّة (بدأ)
[2] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ، مادّة (بدأ)
[3] أ ـ الفارسي، الإيضاح العضدي ، تحقيق حسن شاذلي فرهود 1|43 ، ب- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون 1|23، 2|126، ج - المقتضب، المبرّد، تحقيق عبد الخالق عضيمة 4|126، د- الواضح في علم العربية، الزبيدي، تحقيق أمين علي السيّد: 30.
[4] أبي بشر عمر بن عثمان بن قبر، الكتاب كتاب سبويه، مكتب الخانجي، القاهرة بدون السنة، ص 645
[5] المصدر نفسه، 646
[6] الأصول في النحو، ابن السرّاج، تحقيق عبد الحسين الفتلي 1|62 - 63
[7] قاضى القضاة بهاء الدين عبد الله، شرح إبن عقيل، ج 1، دينا ميكاركة أوتما، جاكرتا، ص 163
[8] الإيضاح العضدي 1|43
[9] مصطفي غلايين، جامع الدروس العربية،المكتبة العصرية، 1987، ص 259 (ج 2)
[10] إبن هشام، أوضح المسالك، في المكتبة الشاملة
[11] مصطفي غلايين، جامع الدروس العربية،المكتبة العصرية، 1987، ص 260(ج 2)
[12] وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأ وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ (القضاة بهاء الدين عبد الله، شرح إبن عقيل، ج1ص162)
[13] (القضاة بهاء الدين عبد الله، شرح إبن عقيل، ج1ص167)
[14] العقد الفريد على نظمالشيخ سعيد، ص 34
د. جميل علُّوش، في مقالة مع الدكتور شوقي ضيف في مقدمة الردِّ على النحاةن ص 12 [15]
(١٦) العامل ثلاثة أنواع:
أ) أصلي: وهو ما لا يستغنى عنه. مثل: أدوات النصب والجزم وبعض حروف الجر.
ب) زائد: وهو ما يستغنى عنه. وإنما يؤتى به للتوكيد مثل: الباء ومن (من حروف الجر) والحرف الزائد لا يحتاج مع مجروره إلى متعلق.
ج) شبيه بالزائد. وهو ما له معنى خاص، وليس له متعلق (وهذا النوع خاص ببعض حروف الجر) مثل: رُبَّ.
[17] سبويه : أبي بشر عمر بن عثمان بن قبر، الكتاب كتاب سبويه، مكتب الخانجي، القاهرة بدون السنة، ص 645
[18] المرجع نفسه ص 23
[19] لقفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة 1369هـ، 1950م.
[20] أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ص 73.
الملاحظة : لقد هدى النحاة استقراؤهم إلى أن نظم الكلمة في الجملة له أثره في أن تكون على حال معينة من الرفع أوالنصب أو الجر أوالجزم، ومن ثم كان موقع الكلمة أو اقترانها بنوع معين من الأدوات علامة على أنها اكتسبت أثرًا إعرابياً خاصاً، وكانت لهم في هذا المجال أصولهم وقوانينهم. ولم يختلف النحاة في أن المحدث لهذه الآثارإنما هو المتكلم، فهو الذي يرفع وينصب ويجر ويجزم، ولكنهم اصطلحوا على تسمية هذه الأدوات عوامل من حيث أنها أوجبت ذلك.قال ابن جني: (وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء. يرفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح.
وقد درج الناس أخيراً على أن يقولوا: إن نظرية العامل التي حفل بها النحو العربي خرافة ينبغي تجريد النحومنها.وكانوا في هذا متأثرين بمقالة ابن مضاء القرطبي :(وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل،لا ألفاظها ولامعانيها، لأنها لاتفعل بإرادة ولابطبع). كأن ابن مضاء أبى إلا أن يحمل مصطلح العمل على ظاهره! وما تصور واحد من النحاة أن : إن ، ولم ، ومن ونحوها يمكن أن تحدث شيئاً ، وإنما عنوا أنها إذا وجدت في تركيب اقتضت نوعاً معيناً من العلامات في الذي يليها، والمتكلم هو الذي يفعل ذلك، فأما هي فلا تعدو أن تكون سبباً ، وليست علة مؤثرة بذاتها.
[21] ابن مالك، في شرح ابن عابق، المرجع نفسه
[22] عبد الله الصالح، دليل السالك لأبن مالك، الرياض، ج 1، ص7
[23] الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ص 646
[24] مرجع نفسه، 647
٢٥ قال ابن هشام في المغني (ص 608): (لم يعوِّل المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة. فتتبعوها فمن مقل مخل. ومن مكثر مورد مالا يصلح. أو معدد لأمور متداخلة. والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور . . .) ثم ذكرها بشيء من التفصيل، وخلاصتها الأربعة المذكورة والخامس:

العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به كقوله تعالى: [طاعة وقول معروف ] والخبر محذوف على أحد الأعاريب أي:أمثل من غيرهما، والسادس: أن تكون مراداً بها الحقيقة نحو: رجل خير من امرأة. والسابع أن تكون في معنى الفعل نحو: عجب لزيد. وكقوله تعالى: [ويل للمطففين] فالأول للتعجب والثاني للدعاء، والثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من الخوارق نحو: شجرة سجدت، والتاسع: بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا رجل بالباب، والعاشر: أن تقع في أول جملة الحال كقول الشاعر:سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا*محياك أخفى ضوؤه كل شارق

[٢٦] إبن عاقل، شرح الفية ابن مالك، ص 187

[٢٧] المرجع نفسه، 189

[٢٨] إبن عاقل، شرح الفية ابن مالك، ص 193

[٢٩] أفرد سيبويه لهذه المسألة فصلاً عنونه بـ{هذا باب ما يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبني عليه مظهراً} والمبني عليه عند سيبويه( الخبر) وذكر فيه مواضع حذف المبتدأ جواز متخلصة في عبارة { ما دل عليه دليل} أي يجوز حذف المبتدأ إذا دل عليه دليل، كقولك (زيدٌ لمن سألك من هذا؟) والمعنى هذا زيد ، يقول سيبويه{وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت عبدُ الله و ربي كأنك قلت: ذاك عبدُ الله...}.

وسيبويه في هذه المسألة بينها ووضحها، ولم يكتفِ فقط بالأمثلة بل استعان على ذلك بالشرح المبسط نوعًا ما.

وقد تطرق سيبويه لهذه المسألة(حذف المبتدأ) في مواضع أخرى في كتابه غير الفصل الذي أفرد له، يقول سيبويه{ وقد يجوز أن تقول: ألا رجل إما زيد وإما عمرو كأنه قيل له : من هذا المتمني؟ فقال: زيدٌ أو عمرو}أي المتمني زيد أو عمرو.

واستشهد سيبويه بآية قرآنية على حذف المبتدأ في موضع آخر من كتابه ، فقد قال في قوله تعالى ( طاعةٌ وقولٌ معروف) (..كأنه قال: أمري طاعة وقول معروف..).

[٣٠] كما قال إبن مالك وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا
*تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُما

فِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ*فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

[٣١] تحدث سيبويه عن هذا الموضع في معرض حديثه عن موضع **جواز حذف المبتدأ** وضمن حديثه عن الآية الكريمة( طاعة وقول معروف ) يقول سيبويه (...أو يكون أضمر الخبر فقال: طاعة وقول معروف أمثلُ).وكذلك في موضع آخر عند كلامه عن الآية الكريمة، ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما مائة جلدة). يقول سيبويه(..قال في الفرائض الزانية والزاني أو الزانية والزاني في الفرائض..).وكذالك حديثه في نفس الموضع عند الآية الكريمة، ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما.. ).يقول سيبويه( كأنه قال : وفيما فرض الله عليكم السارق والسارقة أو السارقة والسارق فيما فرض عليكم).

[٣٢] أفرد سيبويه لهذه المسألة فصلاً كاملاً، سماه {باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء } والمبني على المبتدأ هو الخبر، وذلك إذا كان الخبر واقعاً بعد لولا، ومثل سيبويه لذلك بمثال(وذلك قولك: لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا). وبين سيبويه السبب في حذف الخبر هنا بقوله(...ولكنّ هذا حُذِف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام..). وحديث سيبويه كان بالأمثلة مع الشرح الموجز المبِّين 0 ومنتهى القول، أن سيبويه في باب المبتدأ أو الخبر قد جمع معظم ما فيه، وهناك مسائل لم يتناولها ألبته مثل:الإخبار عن مبتدأت متوالية.وهناك مسائل تطرق لها مع إيجاز شديد مثل:مسوغات الابتداء بالنكرة.وكانت طريقته في كل ذلك هي الأمثلة وربما يصحب ذلك شيء من الشرح الموجز.

[٣٣] قال الزمخشري : يجوز أن تكون " الواو" بمعنى " مع " مثلها في قولهم : كل رجل وضيعته . فلما جاز السكوت على " كل رجل وضيعته " جاز أن يسكت على قوله : " إنكم وما تعبدون " ، لن قوله " وما تعبدون " ساد مسد الخبر ، لأن معناه : إنكم مع ما تعبدون.
ويقول العكبري : " وما تعبدون " الواو عاطفة ، ويضعف أن تكون بمعنى " مع " إذ لا فعل هنا.
وفي الكشاف يجوز أن تكون الواو بمعنى " مع " مثلها قولهم : كل رجل وضيعته . فإن لم يتعين كون الواو بمعنى " مع " جاز إثبات الخبر.

[٣٤] إبن مالك، في الفية : وَأَخْبَرُوا باثْنَيْنِ أوْ بأكْثَرا
عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

من يمنع تعدد الخبر في هذه الصورة يجعل الأول خبراً 35 وما بعده وصفاً، أو خبراً لمبتدأ محذوف. وهذا مذهب ضعيف، والصحيح أخذ الكلام على ظاهره دون اللجوء إلى تقدير.